

القيادة

وفاء القيادة



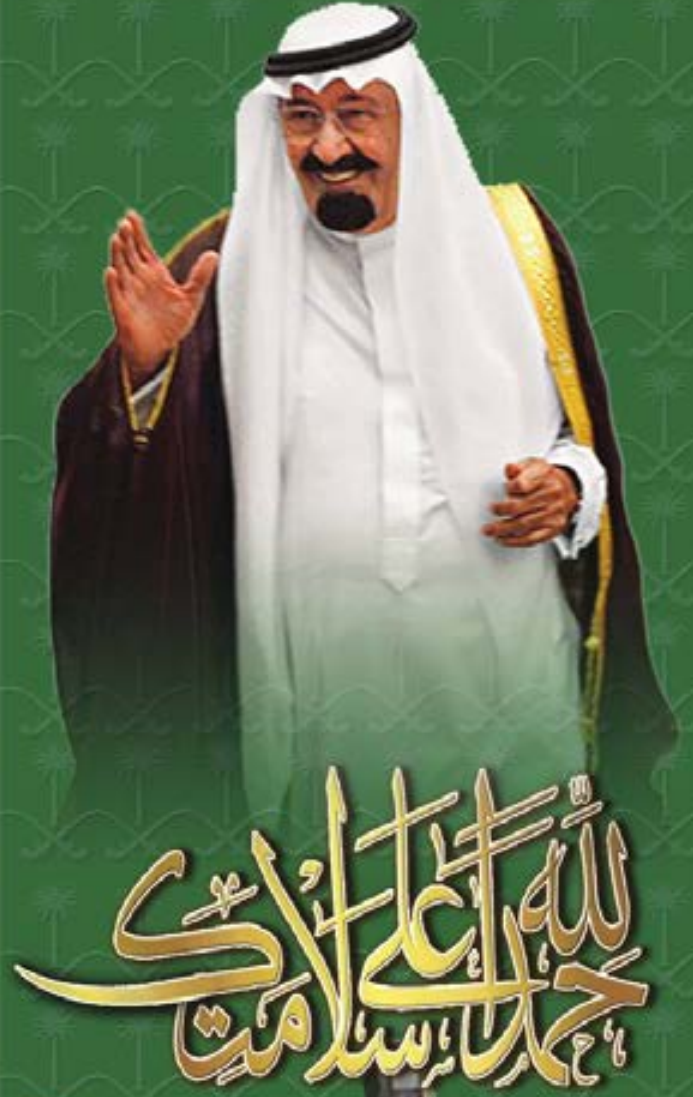
وولاء الشعب

إعداد: هيئة التحرير

جمادى الأولى ١٤٢٢ هـ - أبريل ٢٠١١ م مجلة كلية الملك خالد العسكرية ٩

سيخلد التاريخ الوطني السعودي بحروف من نور تفاصيل الرحلة العلاجية لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله ابن عبدالعزيز (يحفظه الله)، وكيف كان الشعب السعودي متلهفاً على مليكه، متابعاً لتطور أحواله الصحية، متوجهاً إلى الله تعالى بقلوب خالصة والسنة صادقة أن يسبغ عليه نعمة الشفاء وسلامة العودة إلى وطنه وشعبه؛ وكيف كان الملك المفدى (يحفظه الله) مشغولاً وهو في مشفاه بحب وطنه وطموح شعبه؛ فلم يتغيب يوماً عن قلبه وفكره، حيث كان أول حديث له (أيده الله) عقب إفاقته من تأثير العملية الجراحية، هو سؤاله عن أحوال شعبه ووطنه، ثم ما لبث أن باشر مهامه القيادية وهو على سرير المرض في مشفاه، ثم أثناء إقامته في مقر نقاهته مؤكداً لوسائل الإعلام - التي التقته (يحفظه الله) خلال تلك الفترة - أن منعه وراحته في أداء عمله وخدمة شعبه ووطنه، الأمر الذي حدا به (أيده الله) أن يتعجل في العودة إلى أرض الوطن قبل إتمام مرحلة النقاهة المقررة من قبل الأطباء؛ ليستقبله شعبه المحب الوفي بفيض من مشاعر الفرح والسعادة والولاء.

ويقابل خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) محبة شعبه ووفائه، بفيض من العطاء السخي، تمثل في مجموعة من الأوامر الملكية الكريمة التي صدرت على مرحلتين متتاليتين،



فرحة اللقاء

كان الملايين من أبناء الشعب السعودي في انتظار عودة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (يحفظه الله) بكل الشوق والترقب، حيث نثر المواطنين والمقيمون أفراحهم ونشروا عبارات البهجة والسعادة على راياتهم، ورسمت الرايات الخضراء المرهفة على طرقات وشوارع مناطق ومحافظات المملكة كافة لوحات الترحيب الوطنية العظيمة، كتعبير عفوي صادق يفسر عمق التلاحم بين القيادة وأبناء الوطن الموفين بعهدهم، والصادقين بولائهم لقيادتهم، حيث شكلت عودة الملك فرحة للوطن وسعادة للنفوس، فكان يوماً غاية في البهجة، مليئاً بالمشاعر الصادقة تجاه ملك أحب شعبه فأحبه شعبه، واقتضى أثره على طريق الخير والقوة والعزة؛ فسبحان من يعطي المحبة وينزعها.

ويعود هذا التناغم الرائع بين مشاعر الراعي والرعية، والتوافق والانسجام القائم في هذه العلاقة القوية النقية إلى عهد الملك المؤسس عبدالعزيز آل سعود (طيب الله ثراه)، ومن يقرأ التاريخ سوف يجد شهادات موثقة على هذا التناغم بين القيادة وأبناء الوطن تثبت أن قوة الروابط القائمة ليست مجرد شعارات توضع وأهازيج تُغنى وتُردد، وإنما حب متبادل وود متصل ودائم بين القيادة والشعب لأداء الحقوق والقيام بالواجبات، فكما سجل التاريخ للملك المؤسس (طيب الله ثراه) قوله: «أنا أود الاجتماع بكم دائماً، لأكون على اتصال تام بمطالب شعبنا، وهذه غايتي من وراء هذا الاتصال»، يسجل هذا التاريخ لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله ابن عبدالعزيز (يحفظه الله) مواقفه النبيلة وأوامره الكريمة، التي يحقق من خلالها طموحات شعبه وغاياته، ويرسخ معاني المحبة والمودة التي تربط بين أب وأبنائه، وبين أخ كبير وأشقائه، فكما قال مراراً وتكراراً (يحفظه الله): «أنا



والد للأبناء وأخ كبير للأبناء..

وكان خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) عند مغادرته للولايات المتحدة للعلاج قد خاطب الشعب قائلاً: «مادام أنتم بخير أنا بخير»، فكانت هذه الكلمات النابعة من القلب المليئة بكل المشاعر النبيلة تعبيراً صادقاً عن حب وتقدير خادم الحرمين الشريفين لشعبه الوفي، وقد أثرت في نفوسهم، وتمنى كل منهم لو كان الأمر إليه لحمل هذه الآلام وأضعافها ليفدي المليك (يحفظه الله) بنفسه.

لقد انطبعت كلمات خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) في عقول أبنائه من المواطنين، وانطلقوا يرددونها أثناء احتفالاتهم بعودته الحميدة من رحلته العلاجية إلى أرض الوطن، حيث كان كل منهم يردد: «مادمت بخير فنحن بخير». ولم يقتصر الأمر على هذه المشاعر الأبوية الحانية من خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله)، بل أبلغ من ذلك أن أبناء شعبه يعيشون في قلبه وبين جوانحه، فيوجه بالمكرمات وهو على سرير المرض، ويتألم لما قد يصيب أحدهم، وتبدو عليه علامات السرور والسعادة عندما يعلم أن الله تعالى قد من على البلاد والعباد بالأمطار.

إن من يرصد هذه المشاعر ويسجل التفاعل الرسمي والشعبي مع هذه المناسبة السعيدة - مناسبة عودة خادم الحرمين الشريفين إلى أرض الوطن - ويرى اللحمة المتجسدة في لقاؤه مع أبناء وطنه، لا يسعه إلا أن يلهج بالشأن لله وحده على نعمه التي لا تعد ولا تحصى، فهذه المحبة والألفة التي يشعر بها الناس تجاه ولاة أمرهم من أعظم النعم التي بها تستقر أحوال الدول وتستمر قوية مُصانة مُهابة.

إن هذا التلاحم بين القيادة والشعب، والحب المتبادل، لم يكن شعاراً يُطلق من أجل استهلاك إعلامي، أو تعبيراً خالياً من المضمون، بل حقيقة ثابتة وواقع مُشاهد وملمس أثبتته الأيام عبر المواقف التي تدل على التكاتف الأسري الذي قل أن

شكّل يوم عودة المليك المفدى (يحفظه الله) فرحة للوطن وسعادة للنفوس، فكان يوماً غاية في البهجة، مليئاً بالمشاعر الصادقة تجاه ملك أحب شعبه فأحبه شعبه، واقتضى أثره على طريق الخير والقوة والعزة: فسبحان من يعطي المحبة وينزعها.



من يقرأ التاريخ سوف يجد شهادات موثقة على هذا التناغم بين القيادة وأبناء الوطن تثبت أن قوة الروابط القائمة ليست مجرد شعارات ترفع وأهازيج تغنى وتردد، وإنما حب متبادل وود متصل ودائم بين القيادة والشعب لأداء الحقوق والقيام بالواجبات.



يوجد في مجتمع آخر، فالتعامل المتبادل بين الشعب السعودي وقادته يتجاوز حدود الرسمية إلى تعامل إنساني، وأسرى راق، تتناغم فيه الأسرة جميعاً، وتتعامل من خلاله بكل حب وإخلاص بين جميع أفرادها، ويختص منه والدها وقائدها بالنصيب الأكبر من هذا الحب، سيما وهو (يحفظه الله) الحريص على كل فرد فيها، والذي منحها كل وقته وجهده من أجل إسعادها ورفاهتها وسلامتها والمحافظة عليها.

لقد كانت فرحة الشعب - ولا تزال - غامرة، معبرة بصدق عن تلك العلاقة النقية والصفافية بقائد هذا الوطن، امتداداً للعلاقات المتجذرة على هذه الأرض، فقد أكد الناس جميعاً طوال الحقب المتعاقبة أنهم أوفياء لقادتهم، مخلصون لوطنهم، فكان وصول خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) إلى أرض الوطن عناقاً حاراً وصادقاً من كل شعبه الوفي، فلکم تاقت أنفس أبنائه لهذا اليوم، وتطلعت أفئدتهم له، واشتاقوا أنفسهم لرؤية والدهم الحاني وقائدهم المحبوب بينهم، يتحدث معهم ويرعى شؤونهم، ويزرع البسمة على شفاههم.

نعم، ما أعظم اللقاء، فلقد كان يوماً تاريخياً من أيام الوطن، تجلت فيه الوطنية الحقّة في أسمى صورها، وعلت فيه روح الولاء الصادق في أجمل حُلُلها، ومع مقدّمه (يحفظه الله) حل الخير عاماً وشاملاً.

جمعة التلاحم

لم يرق للحاقدين والحاسدين للشعب السعودي وقادته مشاهد الحب المتبادل، والولاء الصادق، والوفاء المتجذّر بين الشعب والقيادة في الماضي والحاضر، والتي تجسّدت في فرحة الشعب السعودي بعودة مليكه سليماً معافى إلى أرض الوطن، فطفقوا ينقثون سموم الفتنة - عبر الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) وبعض القنوات الفضائية - ويحرضوا الشعب السعودي الوفي للخروج على عادته والتظاهر ضد قاداته،



ان قادة هذه البلاد جعلوا دستورهم كتاب الله، ونهجهم شريعة الإسلام، وغايتهم إقامة العدل ونشر الأمن وتحقيق كل ما ينفع المواطن السعودي في دينه ودنياه، ويحقق له السكينة والطمأنينة، ويوفر له فرص التقدم والرقي العلمي والصحي والاجتماعي.

كان وصول خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) إلى أرض الوطن عناقا حارا وصادقا من كل شعبه الوفي، فلكم تآقت أنفس أبنائه لهذا اليوم، وتطلعت أفئدتهم له، واشتآقت أنفسهم لرؤية والدهم الحاني وقائدهم المحبوب بينهم، يتحدث معهم ويرعى شؤونهم.

مستغلين ما شهدته بعض الدول العربية من ثورات شعبية على قادتها وحكامها؛ وحددوا لذلك الخروج يوم الجمعة السادس من ربيع الآخر ١٤٣٢هـ، الموافق الرابع عشر من مارس ٢٠١١م، وجهل أو تجاهل أولئك الحاقدون أن قادة هذه البلاد قد أسسوا بنيانهم على التقوى، إذ جعلوا دستورهم كتاب الله، ونهجهم شريعة الإسلام، وغايتهم إقامة العدل ونشر الأمن وتحقيق كل ما ينفع المواطن السعودي في دينه ودنياه، ويحقق له السكينة والطمأنينة، ويوفر له فرص التقدم والرقي العلمي والصحي والاجتماعي، فكانت هذه الأسس الراسخة حصوناً مانعة وصخوراً صلبة تحطمت عليها دعوات الفتنة ومنشآت السوء وشعارات الضلالة والفرقة.

لقد فشلت كل الجهات المناهضة لاستقرار هذا الوطن في دعوتها لإقامة ما أسمته (جمعة الغضب)، أو (جمعة حنين)، بفضل وعي المواطنين وإدراكهم لحقيقة هذه الجهات، وما تحويه دعوتها من تضليل وادعاءات كاذبة، فلم يعيروها أي اهتمام، بل أرهفوا السمع لصوت قادتهم، وعلمائهم، فكان هذا الموقف إضافة قيمة لثقل المواقف الراضية التي وقفها أبناء هذا الوطن ضد ما يفرق جمعهم ويفسد علاقاتهم المتينة بقادتهم، ويعرض وطنهم للخطر ومكتسباتهم للضياع؛ ففي مواقف حاسمة ونقاط مفصلية في تاريخ المنطقة العربية، نجح أبناء هذا الوطن في إحداث التحولات التاريخية الكبرى، ومواجهة التحديات الإقليمية والدولية، ودرء الأخطار عن أرض المقدسات، وأثبتوا للعالم أنهم خط الدفاع الأول والحقيقي، فمنذ أن قبض الله لهذه البلاد الملك المؤسس (عبدالعزیز بن عبدالرحمن آل سعود) (طيب الله ثراه) لكي يوحدها ويرسي فيها قواعد الأمن والعدل ويواجه مشكلاتها بالحلول الناجحة؛ التف حوله أبناء هذا الشعب مبايعين ومؤيدين، لذلك لم تكن هذه اللحمة والعلاقة الحميمة بين القيادة والشعب وليدة اللحظة، وإنما هي نتاج عمل متواصل



بدأ منذ توحيد الجزيرة على يد المؤسس (طيب الله ثراه)، الذي استطاع إقامة الدولة السعودية الحديثة على الشرع المطهر، وإشادة دعائمها على العدل، وتحويل كافة ولايات أطرافها للدولة، وتقريب المسافات بين مناطقها بالوحدة، وتحقيق الأمن والأمان على كل ترابها.

لقد أفضل الشعب السعودي الدعوة للتظاهر في هذا اليوم، وجعل منه يوم وفاء شعبي وتلاحم وطني منقطع النظير - لم تشهده أكثر الدول ديمقراطية - يوم إعلان للعالم أجمع عن تأييد الشعب لقادته والتأكيد على ولائه وطاعته، فهابت الدعوة - التي أطلقها عملاء التخريب والغوغائية - بالفشل الذريع، على عكس ما توقعوا لها، حيث خلت الأماكن التي كانوا يروجون أنها ستكون أماكن لتجمعهم من أي مظهر من مظاهر الفتنة، ورفض المواطنون اختراق صف الجماعة، ووقفوا صفاً واحداً في وجه الدعوات المشبوهة التي لا تتناسب مع مجتمع يشارك بقوة في عملية البناء والتنمية، ويشهد قفزات تنموية تفوق محيطه الإقليمي والعالمي في جوانب كثيرة.

إن دعاة الفتنة لم ينتبهوا إلى أن هذا الوطن لديه تقاليد سياسية مستقرة، وأعراف إنسانية متجذرة في وجدان أجياله المتتالية، وأصول مرعية لدى الصغار والكبار، قوامها الحب لقادتهم، والولاء لهم وطاعتهم؛ لقد غابت عن أعينهم حقيقة ماثلة لكل بصير، وهي أن هذا الشعب ينعم باستقرار وأمن يندر وجودهما في بلدان العالم الأخرى.

ومن يقرأ التاريخ السعودي، سوف يجد تواصل مظاهر التأييد والتلاحم بين الشعب وقيادته في كافة المواقف والظروف، فقد واجه أبناء هذه البلاد في ستينيات القرن الماضي أحداثاً مثل: حرب اليمن، والمد القومي العربي، والمد الثوري الإيراني، وما تبع ذلك من حرب مع العراق، واحتلال لدولة الكويت، والتصدع العربي، والتمحور الإقليمي، والكثير



لم ينتبه دعاء الفتنة إلى أن هذا الوطن لديه تقاليد سياسية مستقرة، وأعراف إنسانية وأصول مرعية متجذرة في وجدان أجياله المتتالية، قوامها الحب لقادتهم، والولاء لهم وطاعتهم لأنهم قد وفروا لهذا الشعب أمناً واستقراراً يندر وجودهما في بلدان العالم الأخرى.



جاءت الأوامر الملكية الكريمة استمراراً لنهج اتبعه خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) لرفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة لكافة شرائح المجتمع، وهذا ما تكشف عنه منجزات السنوات الماضية.

من الدسائس والمؤامرات؛ وفي كل هذه المشاهد ظل الشعب واعياً بما حوله، وسجلاً - على الدوام - مواقفهُ الوطنية انتماؤه حقيقياً لهذا الوطن، وولاء مخلصاً لقيادته، وتصدياً لكل ما يمس أمنه واستقراره، وكان إخلاصهم، وسيظل، امتداداً تاريخياً تتوارثه الأجيال، وتضخر به وتفاخر.

لذلك كان من الطبيعي أن ينبهر كل من راقب الحياة العامة في المملكة العربية السعودية يوم الجمعة، السادس من ربيع الآخر عام ١٤٣٢هـ، بما رآه من مشاهد الطمأنينة والحياة الاعتيادية، الأمر الذي أكد ويؤكد دوماً على رسوخ القناعة لدى أبناء الوطن بأهمية التلاحم والتكاتف، ورفض كل أشكال الفتنة. وتلك في واقع الأمر ميزة يتميز بها المواطن السعودي، الذي عُرف عنه النضج والعقلانية، حيث وقف ثابتاً راسخاً ليقدم رسالة حضارية للعالم أجمع، يقول فيها: إن المشهد السعودي مختلف عن كل المتغيرات الإقليمية المحيطة به، مما يدل على أن بلد الإسلام الأول هو أرض الطمأنينة والسلام، وسيظل كذلك واحة محبة وهدى وخير.

تهنئة القائد بشعبه

لقد جاءت الكلمة التي القاها صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، في افتتاح مؤتمر العمل الخليجي السادس - الذي نظّمته وزارة الشؤون البلدية والقروية في العاصمة الرياض - تعبيراً صادقا عن قوة تلاحم هذا الشعب مع قيادته، وأنه لا تنطلي عليه الافتراءات، فقد قال (يحفظه الله):

«اسمحوا لي قبل أن ألقى كلمتي في هذا المؤتمر أن أتحدث بأمر يهمننا في وطننا المملكة العربية السعودية، إنني أقدم بالتهنئة لسيدي خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، ولسمو ولي عهده الأمين الأمير سلطان



ابن عبدالعزيز آل سعود، التهئة لهما بهذا الشعب الكريم، الشعب الوفي، نعم إنه شعب كريم ووفى، متخلق بأخلاق الإسلام، بما أمره الله به، وبما علمه نبيه رسول الله عليه أفضل الصلاة والتسليم، نعم أهنى قيادة هذا الوطن بشعبه رجالاً ونساءً، كباراً وصغاراً على وقفتهم الأبية الكريمة الوفية، لقد أراد بعض الأشرار أن يجعلوا من المملكة بالأمس مكاناً للفضوى والمسيرات الخالية من الأهداف السامية، ولكنهم اثبتوا أنهم لا يعرفون شعب المملكة العربية السعودية، إن هذا شعب واع، شعب كريم، شعب وفي، لا تنطلي عليه الافتراءات، إنه يعرف نفسه، لقد اثبت شعبنا للعالم كله أنه في قمة التلاحم مع قيادته، أمة واحدة متمسكون بدستورهم كتاب الله وسنة نبيه، الشكر مهما كان فهو قليل لهذا الإنسان السعودي الكريم، إنني على ثقة كاملة أن هذا كان له وقع كبير والأثر الفاعل في قلب وعقل سيدي خادم الحرمين الشريفين، ومثلما نقول اليوم شكراً وهنيئاً للملكنا بشعبه، سنقول غداً شكراً لسيدي خادم الحرمين الشريفين وهنيئاً للشعب بمليكه.

لا يفوتني في هذا المقام - إضافة إلى شكري للجميع، جميع من كان مواطناً سعودياً - إلا أن أشكر سماحة مفتي المملكة العربية السعودية الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ، ولعلمائنا، ولأئمة مساجدنا، ولكل العقلاء من أبناء هذا الوطن، فلقد ردوا بقوة وثقة بالله عز وجل على الأشرار الذين يريدون بنا شراً، ولكننا والحمد لله آمننا على هذا الوطن وعلى كل مصالحه.

هذا إيجاز لما أردت أن أقوله، والأ فالكثير في القلب والعقل ما يقال لهذا الشعب الذي رفع رؤوسنا أمام العالم كله، فالحمد لله رب العالمين على فضله وله الحمد والشكر: وشكراً لكم أيها الأخوة استماعاً لكلمتي هذه.



حكمة العلماء

وكانت هيئة كبار العلماء بالمملكة قد أصدرت في ١٤٣٢/٤/١ هـ بياناً نُهت فيه إلى نعمة اجتماع الكلمة على هدي من الكتاب والسنة في ظل قيادة حكيمة، ودعت الجميع إلى بذل كل الأسباب التي تزيد من اللحمة وتوثق الألفة، وحذرت الهيئة في بيانها من كل الأسباب التي تؤدي إلى ضد ذلك، كما أكدت على وجود التناسخ والتفاهم والتعاون على البر والتقوى، والتناهي عن الإثم والعدوان، وحذرت من الجور والبغي وغمط الحق، كما حذرت من الارتباطات الفكرية والحزبية المنحرفة.

وأكدت الهيئة في بيانها أن للإصلاح والنصيحة أسلوبيهما الشرعي الذي يجلب المصلحة ويدرك المفسدة، وليس بإصدار بيانات فيها تهويل وإثارة فتن وأخذ التواقيع عليها، مخالفة ذلك لما أمر به الله عز وجل وعلا.

واختتمت الهيئة بيانها بأن المملكة العربية السعودية قائمة على الكتاب والسنة والبيعة والزوم الجماعة والطاعة، وعليه فإن الإصلاح والنصيحة فيها لا تكون بالمظاهرات والوسائل والأساليب التي تثير الفتن وتفرق الجماعة، وأكدت على حرمة المظاهرات في هذه البلاد، وأن الأسلوب الشرعي الذي يحقق المصلحة ولا يكون معه مفسدة هو المناصحة، وهي السنة التي سنّها النبي (صلى الله عليه وسلم) وسار عليها صحابته الكرام واتباعه بإحسان.

إن النظرة الصادقة لمجريات الأمور خلال تلك الأسابيع تؤكد على أن القلّة التي دعت إلى هذه الفتنة لا تمثل المشاعر الحقيقية التي يكنّها أبناء هذا الشعب من حب وولاء لقيادته الرشيدة، كما أنها لا تدرك أن مقدرات هذا الوطن خط أحمر لا يجوز لأحد أن يتناول عليه، فالوطن على قلب رجل واحد يضرب بيد من حديد على كل من يحاول العبث بأمنه .

رفض المواطنون المخلصون اختراق صف الجماعة، ووقفوا صفا واحدا في وجه الدعوات المشبوهة التي استهدفت استقرار وأمن مجتمع يشارك كل أفراده بقوة في عملية البناء والتنمية، ويشهد قمزات تنموية تفوق محيطه الإقليمي والعالمي في جوانب كثيرة.



أوجدت الأوامر الملكية الكريمة الحلول العاجلة لاحتياجات المواطنين ومتطلباتهم في جميع المجالات، وتحديدًا شرائح المجتمع الأكثر احتياجا، الأمر الذي يجعلها (نقطة تحول) في مسيرة الإصلاح التي انتهجها الملك المفدى.





خادم الحرمين الشريفين يخاطب مواطنيه

كان يوم الجمعة ١٣/٤/١٤٣٢هـ يوم لقاء القائد بشعبه والشعب بقائده، حيث لمس خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) بإنسانيته المعروفة مشاعر مواطنيه وهو يثني عليهم ويمتدح وقفتهم الوطنية حماية لهذا الوطن ومكتسباته، فبادلهم حبا بحب، ووفاء بوفاء، فالوطن وطن الجميع، وحمايته مسؤولية الجميع، ففي هذا اليوم أطل خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) على شعبه الوفي - عبر التلفاز السعودي - موجها إليهم خطابا يفيض حبا وفخرا وثناء وتقديرا لشعب وفي أبي يعرف قدر قادته ويثمن الجهود التي بذلوها من أجله، وما حققوه له من استقرار ورخاء وازدهار، حيث قال (يحفظه الله):

«أيها الرجال البواسل في
كافة القطاعات العسكرية،
وأخص بالذكر أخوانكم رجال
الأمن في وزارة الداخلية،
إنكم درع هذا الوطن واليد
الضاربة لكل من تسول
له نفسه المساس بأمنه
واستقراره، فبارك الله فيكم
وفي كل ما تقومون به.»

عبد الله بن عبد العزيز

بسم الله الرحمن الرحيم
والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله
وعلى آله وصحبه أجمعين .

أيها الشعب الكريم :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كم أنا فخور بكم، والمفردات والمعاني تعجز عن وصفكم، أقول ذلك
ليشهد التاريخ، وتكتب الأقلام، وتحفظ الذاكرة الوطنية بأنكم – بعد
الله – صمام الأمان لوحدة هذا الوطن، وأنكم صفتكم الباطل بالحق،
والخيانة بالولاء وصلابة إرادتكم المؤمنة .

أيها الشعب الكريم :

اسمحوا لي أن أخطب العلماء في هيئة كبار العلماء، وأخارجها، الذين
وقفوا ديانة للرب عز وجل، وجعلوا كلمة الله هي العليا في مواجهة
صوت الفرقة ودعاة الفتنة، ولا أنسى مفكري الأمة وكتابها الذين
كانوا سهاماً في نحور أعداء الدين والوطن والأمة.

وبكل اعتزاز أقول للجميع ولكل مواطن ومواطنة: إن أي أمة ترفع
كلمة الحق لا خوف عليها، وأنتم في قلبها الأمناء على الدين وأمن
واستقرار هذا الوطن.

أيها الرجال البواسل في كافة القطاعات العسكرية، وأخص بالذكر
إخوانكم رجال الأمن في وزارة الداخلية، إنكم درع هذا الوطن واليد
الضاربة لكل من تسول له نفسه المساس بأمنه واستقراره، فبارك
الله فيكم وفي كل ما تقومون به.

أيها الشعب الكريم :

يعلم الله أنكم في قلبي أحملكم دائماً
وأستمد العزم والعون والقوة من الله ثم منكم.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كان للكلمة الضافية التي ألقاها خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله)، والتي فاضت عباراتها بالمعاني السامية والمناقب الفاضلة الراقية، التي شهد بها خادم الحرمين الشريفين لشعبه الوفي الأبني، أثرها القوي على جميع أبناء الشعب، حيث كان (يحفظه الله) ودوداً مع شعبه - كعادته - فلمس شغاف قلوبهم، وخصوصاً عندما طلب منهم في ختام كلمته ألا ينسوه من دعائهم، بنبرة فيها من الصدق والتلقائية والبساطة ما يحو الكلفة ويدعم الألفة ويوطد وشائج المودة والمحبة بين الأب وأبنائه؛ فانطلقت الأصوات في كل بيت وعلى كل لسان تلهج بالدعاء الخالص والرجاء الصادق أن يحفظ هذا الأب الحاني والقائد الموجه ذخرا لشعبه ووطنه، وأن يطيل في عمره، وينعم عليه بدوام الصحة والعافية.

منظومة الأوامر الملكية الكريمة

تزامنت العودة الحميدة لخادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) في ٢٠ ربيع الأول ١٤٣٢هـ مع صدور عدد من الأوامر الملكية، ثم أعقبها صدور مجموعة أوامر أخرى في ١٣ ربيع الثاني ١٤٣٢هـ؛ والمتعمن في تلك الأوامر الملكية الكريمة تستوقفه جملة من الملاحظات التي تتلخص فيما يلي:

أولاً: أن هذه الأوامر جاءت استمراراً لتنهج اتبعه خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) لرفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة لكافة شرائح المجتمع، وهذا ما تكشف عنه منجزات السنوات الست الماضية منذ تولى خادم الحرمين الشريفين حكم البلاد، حيث حافظ (أيده الله) على التوازن المحكم بين الثوابت والمتغيرات، وسعى في الوقت نفسه إلى تحقيق ما يصبو إليه شعبه من غايات، الأمر الذي أثمر عن إنجاز ما يحتاج إليه الوطن من تطوير وتحديث، وما يطمح إليه المواطن من سمو وارتقاء. وهذا ما أكده خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز



كان لكلمة خادم الحرمين الشريفين
(يحفظه الله) أثرها القوي على جميع
أبناء الشعب، حيث كان ودودا معهم -
كعادته. فلمس شغاف قلوبهم، وخصوصا
عندما طلب منهم في ختام كلمته ألا
ينسوه من دعائهم.



أكدت مشاهد الطمأنينة والحياة
الاعتيادية التي سادت المملكة يوم
الجمعة، السادس من ربيع الآخر عام
١٤٣٢هـ، رسوخ القناعة لدى أبناء الوطن
بأهمية تلاحمهم مع قادتهم ورفضهم
لكل أشكال الفتنه.

(يحفظه الله) بقوله عندما تولى مقاليد الحكم:

«إنني إذا تولى المسؤولية بعد الراحل العزيز، وأشعر أن الحمل
ثقيل، وأن الأمانة عظيمة، أستمد العون من الله عز وجل وأسأل
الله سبحانه أن يمنحني القوة على مواصلة السير في النهج
الذي سنه مؤسس المملكة العربية السعودية الملك عبدالعزيز
(طيب الله ثراه) وأتبعه من بعده أبناؤه الكرام (يرحمهم الله)،
وأعاهد الله ثم أعاهدكم أن أتخذ القرآن دستورا، والإسلام
منهجاً، وأن يكون شغلي الشاغل إحقاق الحق، وإرساء العدل،
وخدمة المواطنين كافة بلا تفرقة، ثم أتوجه إليكم طالبا منكم
أن تشدوا أزرِي، وأن تعينوني على حمل المسؤولية، وألا تبخلوا
علي بالنصح والدعاء...»

لقد سار خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) على هذا
النهج السديد منذ توليه الحكم، وما زال حريصاً كل الحرص على
اتخاذ كل ما من شأنه أن يحقق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي
والأمني لشعبه، مع المحافظة في الوقت نفسه على ثوابت الأمة
ومبادئها المستمدة من الشريعة الإسلامية السمحاء؛ ومن ثم
فالأوامر الملكية الكريمة - التي أصدرها (يحفظه الله) بعد عودته
من رحلة العلاج - هي ترسيخ لهذا النهج السديد.

ثانياً: أن هذه الأوامر قد صدرت على مرحلتين متتاليتين،
تضمنت كل مرحلة منهما مجموعة من الأوامر الملكية الكريمة،
حيث صدرت المجموعة الأولى عقب عودة خادم الحرمين الشريفين
(يحفظه الله) إلى أرض الوطن، يوم ٢٠/٣/١٤٣٢هـ، الموافق
٢٠١١/٢/٢٣م، وتضمنت (١٣) أمراً ملكياً كريماً، تصب بمجملها
في المجال الاجتماعي ورفع المستوى المعيشي للمواطنين وتوفير
أسباب الحياة الكريمة لهم عبر توسيع خدمات الرعاية والتنمية
الاجتماعية، مما يؤكد أن خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله)
كان مشغولاً بهموم شعبه، حريصاً على تحقيق آماله وطموحاته
حتى وهو في مشفاه خارج المملكة.



وصدرت المجموعة الثانية من الأوامر في ١٣/٤/١٤٣٢هـ الموافق ٢٠١١/٣/١٨م، أي بعد أقل من أسبوعين من صدور المجموعة الأولى، وتضمنت (٢٢) أمراً ملكياً شملت كافة مجالات الحياة: الاقتصادية، والصحية، والاجتماعية، والتعليمية ... وغيرها، مما يؤكد أن تلك الأوامر جاءت نتيجة دراسة مستفيضة ووعي عميق بمتطلبات المواطنين واحتياجاتهم، وإدراك تام لما يواجههم من صعوبات وتحديات في مختلف مجالات الحياة.

ثالثاً: أن هذا الأوامر جاءت لترفع مستوى المعيشة وتحقق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة للعديد من شرائح الاجتماعية في المملكة، الأمر الذي يعكس الرؤية الحكيمة والثاقبة لخادم الحرمين الشريفين في السعي الجاد لرفاهية شعبه ومواطنيه في إطار التناغم الكبير والصادق بين القيادة والشعب.

رابعاً: أن هذه الأوامر قد شملت عدداً كبيراً من الجوانب الهامة: الاقتصادية، والصحية، والأمنية، والتعليمية، والثقافية، والاجتماعية، والخدمية، ... وغيرها، الأمر الذي أكسبها صفة التميز بالشمولية، وعكس حرص خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) على توفير الحياة الكريمة للمواطنين.

خامساً: أن هذه الأوامر أوجدت الحلول العاجلة لاحتياجات المواطنين ومتطلباتهم في جميع المجالات، وتحديدًا شرائح المجتمع الأكثر احتياجاً، الأمر الذي يجعلها (نقطة تحول) في مسيرة الإصلاح التي انتهجها الملك المفدى.

سادساً: أن هذه الأوامر الملكية تدفع نحو تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في المجتمع، والمساهمة في دعم تنمية القطاعات المختلفة داخل الدولة، والإفادة من الفوائض والعوائد النفطية بما يخدم التنمية المستدامة دون زيادة معدلات التضخم، وإيجاد الحراك الفاعل داخل مؤسسات



تولت الدولة - منذ تأسيسها وحتى عهد خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) - مهمة حراسة الدين وسياسة الدنيا به، ولقي العلماء ما يليق بهم من تقدير وتوقير، وحظيت المؤسسات الدينية بما تستحقه من اهتمام وعناية لتؤدي دورها في ترسيخ العقيدة في قلوب المواطنين.



حرص خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) على أن تتضمن أوامره الملكية الكريمة ما يرسخ الهوية الإسلامية لهذه البلاد، التي تحكم كتاب الله تعالى وسنة نبيه (صلى الله عليه وسلم) في كافة شؤون الحياة، في نفوس الأجيال الصاعدة من أبناء الشعب.

الدولة تنظيمياً ومادياً، بما يحد من المشكلات والمعوقات التي قد تؤثر على أداؤها حاضراً ومستقبلاً، وبالتالي فإن هذه الأوامر ليست مستغربة على قائد حقق الكثير لهذا الوطن ولا يزال يقف داعماً وموجهاً وأميناً مخلصاً على ثروات الوطن بما يستجيب لاحتياجات المواطن.

سابعاً: أن هذه الأوامر الملكية الكريمة تبرز النظرة الاستشرافية لخادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) بالعمل على رخاء الشعب والقضاء على العديد من المشاكل الاجتماعية، التي يواجهها في الحاضر أو في المستقبل، كال فقر، والبطالة ... وغيرهما، كما تعبر عن رؤية مستقبلية لاستثمار الحاجة إلى مشروعات تنمية تخدم الوطن والمواطن على المدى البعيد، وتعكس قيماً مضافة للواقع المعيشي، بما يحقق قدراً كبيراً من الاستقرار، والنماء والازدهار.

وسوف نستعرض - عبر الصفحات التالية - منظومة الأوامر الملكية الكريمة، وفقاً للمجالات الحياتية المختلفة، التي جاءت الأوامر داعمة ومعززة لها.

التأكيد على الثوابت الدينية والأخلاقية

تأسست المملكة العربية السعودية على هدي كتاب الله وسنة نبيه (صلى الله عليه وسلم)، وتولت الدولة - منذ عهد المؤسس (طيب الله ثراه) - مهمة حراسة الدين وسياسة الدنيا به، ولقي العلماء من الدولة ما يليق بهم من تقدير وتوقير، كما لقي طلبة العلم الشرعي ما يحتاجون إليه من دعم ورعاية، وحظيت المؤسسات الدينية من ولاة الأمر بما تستحقه من اهتمام وعناية، لتؤدي دورها المنوط بها في ترسيخ العقيدة في قلوب المواطنين، وتبصيرهم بأحكام الشريعة في العبادات والمعاملات والأحوال الشخصية، وتهديهم إلى سبيل الرشاد والخلق الكريم والسلوك القويم في القول والفعل، في السر والعلن.



وعلى الرغم من حرص خادم الحرمين الشريفين الدائم على توقير العلماء وتقديرهم، ودعم المؤسسات الدينية بكل ما تحتاج إليه من متطلبات مادية وبشرية، جاءت الأوامر الملكية الكريمة بالمزيد من العطاء لتلك المؤسسات الدينية، فضلاً عن إكبار القائمين عليها من العلماء والدعاة وتقديرهم، وحفظ مكانتهم في المجتمع، ومحاسبة المتجاوزين لقدرهم ومكانتهم بأية وسيلة وفي أية صورة.

وسيلحظ المتابع للأوامر الملكية الكريمة أنها قد تعددت في هذا الجانب، وهو ما يؤكد حرص خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) على ترسيخ الهوية الإسلامية لهذه البلاد في نفوس الأجيال الصاعدة من أبناء الشعب، وأن الله تعالى قد امتن عليهم بأن جعلهم الدولة التي تحكم كتاب الله تعالى وسنة نبيه (صلى الله عليه وسلم) وتتبع شريعة دينه في كافة شؤون الحياة، فضلاً عن امتنائه بأن جعل لهذه البلاد مكانتها الخاصة في قلوب المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، حيث جعل فيها قبلتهم ومسجد رسولهم الكريم (صلى الله عليه وسلم).

وتتمثل الأوامر الملكية الكريمة المتعلقة بثوابت الأمة فيما يلي:

١. التشديد على وسائل الإعلام بأن تراعي آداب التعامل مع علماء المملكة الأفاضل، وذلك من خلال عدم المساس أو التعرض لسماحة مفتي عام المملكة وأصحاب الفضيلة أعضاء هيئة كبار العلماء بالإساءة أو النقد، والتأكيد على أن من يتجاوز ذلك سوف يتعرض للمساءلة والعقوبة. وقد أشار الأمر الملكي الكريم إلى أن يُعاد دراسة نظام المطبوعات والنشر ولائحته التنفيذية لتتناسب العقوبة مع الفعل، وذلك من قبل وزير الثقافة والإعلام ورئيس الديوان الملكي ووزير العدل ووزير الثقافة والإعلام ورئيس هيئة الخبراء بمجلس الوزراء؛ على



لم يكن مستغرباً على هذا الشعب الأبى الوفي أن يتحرق شوقاً إلى عودة مليكه المفضى إلى أرض الوطن وقد أسبغ الله تعالى عليه نعمة الشفاء، وأن يستقبله بالحفاوة والترحاب، شاكرًا الله تعالى على سلامة عودته.





« أسأل الله سبحانه أن يمنحني القوة
على مواصلة السير في النهج الذي سنه
مؤسس المملكة العربية السعودية الملك
عبد العزيز (طيب الله ثراه) واتبعه من
بعده أبناءه الكرام (يرحمهم الله) ».

عبد الله بن عبد العزيز

أن تنتهي تلك الدراسة في مدة أقصاها شهر واحد من تاريخ صدور الأمر الكريم.

ويعكس هذا الأمر الملكي الكريم المكانة الرفيعة التي يحتلها علماء المملكة الأجلاء في نفس خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز (يحفظه الله)، وحرصه (أيده الله) على أن يعكس الإعلام نهج الدولة المستند إلى كتاب الله تعالى وسنة رسوله (صلى الله عليه وسلم).

٢. إنشاء فروع للدراسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء في كل منطقة من مناطق المملكة، وإحداث ثلاثمئة وظيفة لهذا الغرض، واعتماد مبلغ (مئتي مليون ريال) لتلبية احتياجات هذه الفروع. ويهدف هذا الأمر الملكي الكريم إلى تبصير الناس في جميع المناطق بشؤون دينهم في مسائل الحلال والحرام، وحتى لا يتعرض لأمر الفتوى إلا الكفاءات الشرعية المؤهلة التي تقدرها مرجعية الفتوى وتحسن اختيارها وتسدد خطاها.

٣. تكليف وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ووزارة العدل، وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء، بإعداد دراسة بشأن إنشاء مجمع فقهي، يسمى: (المجمع الفقهي السعودي)، ليكون ملتقى علمياً تناقش فيه القضايا والمسائل الفقهية تحت إشراف هيئة كبار العلماء، بحيث يتم من خلاله استقطاب العديد من الكفاءات الوطنية الشرعية المؤهلة، وإتاحة الفرصة لهم لتقديم أطروحاتهم العلمية ومناقشتها وإبداء الرأي حيالها بقرارات علمية رصينة تراعي الثوابت الشرعية في أفق المبادئ العلمية والأسس المنهجية لهيئة كبار العلماء، بما يتيح اختيار المبرزين من تلك الكفاءات لمناصب علمية أعلى في المستقبل، ومن ثم تخفيف العبء عن هيئة كبار العلماء لتتفرغ لمهامها بالتصدي للمسائل والقضايا الكبرى، وكذلك تخفيف العبء على أعمال اللجنة الدائمة



الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء لتتفرغ لمهامها بالنظر في الفروع الفقهية المتعلقة بأسئلة المستفتين.

٤. تخصيص مبلغ قدره خمسمئة مليون ريال - بشكل عاجل - لترميم المساجد والجوامع في كافة أنحاء المملكة، لإظهار بيوت الله تعالى بما يليق بها من البناء والتجهيز والعناية والرعاية، ولتحقق لها العمارة الحسية والمعنوية. ويأتي هذا الأمر الملكي الكريم من خادم الحرمين الشريفين «استشعاراً للمسؤولية الشرعية نحو هذه الأماكن الطاهرة، والتشرف بخدمتها، وتلمس احتياجاتها».

٥. تخصيص مبلغ قدره مئتي مليون ريال - بشكل عاجل - لدعم جمعيات تحفيظ القرآن الكريم تحت إشراف وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، وذلك انطلاقاً من أهمية حفظ وتعليم القرآن الكريم، وأثره المبارك على تربية النشء، وتشجيعاً للعمل المبارك الذي تقوم به جمعيات تحفيظ القرآن الكريم وتعليم معانيه العظيمة ومقاصده السمحة بعيداً عن مضاهيم الغلو والتطرف.

٦. تخصيص مبلغ قدره ثلاثمئة مليون ريال - بشكل عاجل - لدعم مكاتب الدعوة والإرشاد بوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، وذلك حرصاً من خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) على استمرار الدولة في اضطلاعها بواجبها في الدعوة إلى الله تعالى بالحكمة والموعظة الحسنة، بعيداً عن أساليب الغلو والتطرف، اقتداءً بنهج سلفنا الصالح في الوسطية والاعتدال.

٧. دعم الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمبلغ قدره مئتي مليون ريال لاستكمال مقرات الهيئة في مختلف مناطق المملكة؛ ويأتي هذا الأمر الملكي الكريم إيماناً من خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) بأهمية شعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأثرها العظيم في انضباط



« على وسائل الإعلام عدم المساس
أو التعرّض لسماحة مفتي عام المملكة
وأصحاب الفضيلة أعضاء هيئة كبار
العلماء بالإساءة أو النقد، والتأكيد
على أن من يتجاوز ذلك سوف يتعرّض
للمساءلة والعقوبة ».

أمير ملكي كريم



تعكس الأوامر الملكية الكريمة المكانة
الرفيعة التي يحتلها علماء المملكة
الأجلاء في نفس خادم الحرمين الشريفين
(يحفظه الله)، وحرصه على أن يلتزم
الإعلام بهذا النهج ويرسخه لدى كافة
شرائح المجتمع.

سلوك المجتمع المسلم، وحرصاً منه (يحفظه الله) على دعم
هذه الفريضة الإسلامية التي أولتها المملكة ما تستحق من
العناية والرعاية، واعتزازاً منه (أيده الله) برفع شعارها، ودعم
رجالها، ورعاية أعمالها.

الجانب الاجتماعي

عندما تولى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن
عبد العزيز (يحفظه الله) مقاليد الحكم، عاهد الله تعالى
ثم عاهد شعبه أن يجعل شغله الشاغل «إحقاق الحق، وإرساء
العدل، وخدمة المواطنين كافة، بلا تفرقة»، ومنذ الوهلة الأولى
من تحمّله المسؤولية وهو يضي (يحفظه الله) بهذا العهد، وهو
ما يلمسه المواطن في حياته الاجتماعية على وجه الخصوص،
فقد حفلت السنوات الماضية بالعديد من الإنجازات، وجاءت
الأوامر الملكية الكريمة لتتوّج ما سبق في هذا المجال، وتذلل
ما قد يواجهه المواطن من عقبات اجتماعية تتعلق بمسكنه
العائلي، أو دخله الشهري، أو أعبائه المالية، وذلك عبر عدة
أوامر عاجلة للقضاء على تلك العقبات، تمثلت فيما يلي:

تحسين المستوى المعيشي للمواطنين

وقد تم ذلك عبر الأوامر الملكية الكريمة التالية:

1. تحقيق الاكتفاء لمستحقي الضمان الاجتماعي ومن
شابههم، وذلك من خلال الإجراءات التالية:
 - أ. رفع الحد الأعلى لعدد أفراد الأسرة التي يشملها
الضمان، من (٨) أفراد إلى (١٥) فرداً.
 - ب. تفعيل البرامج المساندة في الضمان الاجتماعي
ودعمها، كبرنامج (الأسر المنتجة)، وبرنامج (الفرش
والتأثيث)، وبرنامج (بطاقة الشراء المخفض)
وغيرها.



ج. توسيع الخدمات المقدمة من الرعاية والتنمية الاجتماعية وتطويرها لتحقيق الغاية المطلوبة للمستفيدين منها، كذوي الاحتياجات الخاصة، ومؤسسات رعاية الأحداث من الجنسين، والأسر الحاضنة والبديلة للأيتام، وذوي الظروف الخاصة ... وغيرها.

د. زيادة مخصصات الجهات التي تقدم الدعم لتلك الفئة من أبناء المجتمع، كالجمعيات الخيرية والجمعيات التعاونية.

٢. صرف راتب شهرين لجميع موظفي الدولة، ومكافأة شهرين لطلاب وطالبات التعليم العالي، تقديراً لدورهم الكبير في بناء الوطن وإسهامهم الفاعل في تشييد صروحه، وقيام مؤسساته على ما عهد فيها من صدق في القول وجد في العمل، وترسيخاً للروح الوطنية العالية التي يسهمون بها في تسيير قافلة الخير وتطوير مسيرة العطاء والنماء.

٣. تثبيت بدل غلاء المعيشة - ومقداره (١٥%) من الراتب - ليكون ضمن الراتب الأساسي.

٤. اعتماد الحد الأدنى لرواتب كافة فئات العاملين في الدولة من السعوديين بثلاثة آلاف ريال شهرياً، بعد استكمال الزيادة المشار إليها في الأمر السابق، والعمل على استكمال الإجراءات النظامية الخاصة بهذا الأمر بشكل عاجل.

٥. إعفاء المقترضين من الصناديق الحكومية من سداد كل أو بعض تلك القروض، وفقاً لما يلي:

أ. إعفاء جميع المتوفين من أقساط قروض (صندوق التنمية العقارية) للأغراض السكنية الخاصة المستحقة عليهم دون أية شروط.

ب. إعفاء جميع المتوفين المقترضين من (البنك



أبرزت الأوامر الملكية الكريمة النظرة
الاستشرافية لخادم الحرمين الشريفين
(يحفظه الله)، وحرصه على رخاء
الشعب والقضاء على ما يواجهه من
مشاكل، كما عبرت عن رؤية مستقبلية
تهدف إلى الاستثمار والتنمية.



أكد خادم الحرمين الشريفين (يحفظه
الله) عزم الدولة على المسارعة الفاعلة
والجادة في سعودة الوظائف، واعتبار
ذلك واجبا وطنيا على القطاع الخاص أن
يقوم به على أكمل وجه، إسهاما منه في
حل المشكلة.

السعودي للتسليف والادخار من سداد القروض الخاصة
بالأغراض الاجتماعية دون أية شروط.

جاء إعفاء جميع المقترضين من (صندوق التنمية
العقارية) للأغراض السكنية الخاصة، والمقترضين
من (البنك السعودي للتسليف والادخار) للأغراض
الاجتماعية الخاصة، من قسطين لمدة عامين.

وتهدف هذه الأوامر الملكية الكريمة إلى رفع العبء
المادي عن ذوي المتوفين من أبناء الشعب، والتخفيف
على المقترضين من الأحياء.

إيجاد الحلول المناسبة لمشكلة الإسكان:

وقد تم ذلك عبر الأوامر الملكية الكريمة التالية:

١. دعم رأس مال صندوق التنمية العقارية بمبلغ إضافي
قدره أربعون الف مليون ريال لتمكينه من إنهاء الطلبات على
القروض والتسريع في عملية الحصول على القرض.

٢. رفع قيمة الحد الأعلى للقرض السكني المقدم من
الصندوق من ثلاثمئة الف ريال إلى خمسمئة الف ريال،
مع ضمان عدم تأثير قيمة القرض السكني على عدد من
المنوحين من قروض الصندوق.

٣. استحداث وزارة للإسكان لتحل محل الهيئة العامة
للإسكان لتتولى مشاريع الإسكان في مختلف مناطق المملكة.
وقد أسندت لوزارة الإسكان المهام التالية:

أ. بناء خمسمئة الف وحدة سكنية في كافة مناطق
المملكة عبر المبلغ الذي تم تخصيصه لذلك في الأمر
الملكي، وقدره مئتان وخمسون مليار ريال.

ب. مشاركة اللجنة الإشرافية - المكونة من: وزير
الشؤون البلدية والقروية، ووزير المالية، ووزير الاقتصاد



والتخطيط - لوضع الترتيبات اللازمة لتنفيذ مشروع الإسكان والإشراف عليه والرفع إلى مقام خادم الحرمين الشريفين بتقرير شهري عنه.

جـ. مشاركة اللجنة السالفة الذكر في الاجتماع مع أمراء مناطق المملكة للعمل على إيجاد أراضٍ لوزارة الإسكان - كل في منطقته - وتسهيل الاستفادة منها لهذا الغرض واتخاذ الإجراءات العاجلة لإنجاز ذلك.

د. مشاركة لجنة - يتم تشكيلها من: وزارة الشؤون البلدية والقروية، ووزارة لعدل، ووزارة المالية - لحصر الأماكن التي لا تتوفر فيها أراضٍ حكومية، وتتطلب الحاجة تنفيذ وحدات سكنية فيها، لتكليف وزارة المالية باتخاذ اللازم لتوفيرها بشكل عاجل.

السعي إلى حل مشكلة البطالة

وقد تم ذلك عبر الأوامر الملكية التالية:

١. صرف مخصص مالي - قدره ألفا ريال شهرياً - للباحثين عن العمل في القطاعين الخاص والعام، على أن يبدأ صرف هذا الاستحقاق اعتباراً من ١/١/١٤٣٣هـ، وذلك لإعطاء الفرصة لوزارة العمل لتقوم بتلقي طلبات الباحثين عن العمل وحصرها والتأكد من صحة بياناتها ومطابقتها لضوابط استحقاقها، واتخاذ القرارات التنفيذية اللازمة لها، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

ويعكس هذا الأمر الملكي الكريم رغبة خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) وسعيه الحثيث إلى إيجاد حل جذري لمشكلة البطالة التي يعاني منها بعض أبنائه وبناته من المواطنين، باعتبارها إحدى المشاكل الاجتماعية التي تواجههم.

٢. التأكيد على رجال الأعمال - من خلال وزير التجارة



تضمنت الأوامر الملكية الكريمة المزيد من العطاء للقطاع الصحي، مما يعكس اهتمام خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) على توفير الرعاية الصحية المتكاملة والشاملة لجميع أبناء وبنات الشعب السعودي.



تشجيعاً للعمل المبارك الذي تقوم به جمعيات تحفيظ القرآن الكريم وتعليم معانيه العظيمة ومقاصده السمحة لأبناء وبنات المملكة في كافة المناطق، فقد دعمها خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) بمليوني ريال.

والصناعة ووزير العمل - بعزم الدولة على المسارعة الفاعلة والجدادة في سعودة الوظائف، واعتبار ذلك واجباً وطنياً على القطاع الخاص أن يقوم به على أكمل وجه، إسهاماً منه في رفع نسبة تشغيل المواطنين. وقد ألزم الأمر الملكي وزارة العمل برفع تقرير ربع سنوي عما يتحقق من نسب في السعودة، والإجراءات التي اتخذتها الوزارة من أجل إيجاد فرص عمل للمواطنين في القطاع الخاص، ومن يتجاوب مع ذلك من رجال الأعمال ومن يتهاون منهم أو يقصّر.

٣. إحداث العديد من الفرص الوظيفية في مختلف القطاعات الحكومية.

الجانب الصحي

توفير الرعاية الصحية المتكاملة الشاملة لجميع المواطنين من أبناء الشعب السعودي من الأمور التي يوليها خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) جل اهتمامه ومتابعته على مدى سنوات حكمه الزاهر، حيث شهد القطاع الصحي بالمملكة قفزات تطويرية هائلة لتواكب الزيادة السكانية والمتطلبات الصحية المتصاعدة.

وعلى الرغم مما حققه القطاع الصحي بالمملكة من إنجازات ظاهرة للعيان، فإن الأوامر الملكية قد تضمنت المزيد من العطاء لهذا القطاع الحيوي والهام، حيث نجد من تلك الأوامر ما يلي:

١. اعتماد دعم مادي لوزارة الصحة قدره ستة عشر مليار ريال لتنفيذ وتوسعة عدد من المشاريع الصحية المتميزة بالمملكة؛ وهي:

أ. مدينة الملك فهد الطبية بالرياض؛ حيث تشمل إجراءات التوسعة: إنشاء مركزين للأورام والقلب، ومركز وطني للعلوم الوطنية - بما مجموعه



٨٥٠) سريراً إضافياً - ومركزاً للأبحاث، بالإضافة إلى مبنى إداري وآخر سكني للمدينة.

ب. توسعة مدينة الملك عبدالله الطبية بمكة المكرمة لتشمل: المستشفى التخصصي، بالإضافة إلى إنشاء مراكز للقلب، وزراعة الأعضاء، والأورام، والعلوم العصبية، ومستشفى للنساء والولادة والأطفال، ومستشفى للعيون، ومستشفى تاهيلي؛ لتصبح السعة السريرية للمدينة (١٥٠٠) سرير، ومختبراً مركزياً للأبحاث، و (٢٠٠) عيادة خارجية، ومبنى للإدارة، وسكن للمدينة.

ج. توسعة مدينة الملك خالد الطبية بالمنطقة الشرقية لتشمل: إنشاء مستشفى تخصصي بالدمام، ومستشفى تخصصي للعيون بالظهران، ومركز لزراعة الأعضاء، وآخر للأورام، ومراكز للقلب والعلوم العصبية، ومستشفى تاهيلي، لتصبح السعة السريرية للمدينة (١٥٠٠) سرير، ومركزاً للأبحاث و (٢٠٠) عيادة خارجية، ومبنى للإدارة، وسكن للمدينة.

د. توسعة مدينة الملك فيصل الطبية لخدمة مناطق المملكة الجنوبية لتشمل: إنشاء مستشفى تخصصي بابها، ومراكز للقلب والعلوم العصبية، والأورام، ومستشفى للعيون، ومستشفى تاهيلي، لتصل السعة السريرية للمدينة (١٣٥٠) سريراً، ومركزاً للأبحاث، و (٢٠٠) عيادة خارجية، ومبنى للإدارة وسكن للمدينة.

هـ. توسعة مدينة الأمير محمد بن عبدالعزيز ابن عبدالرحمن آل سعود الطبية لخدمة مناطق المملكة الشمالية لتشمل: مستشفى الملك عبدالعزيز التخصصي بالجوف، وإنشاء مراكز: للأورام، والقلب، والعلوم العصبية، ومستشفى للعيون، ومستشفى



عكست الأوامر الملكية الكريمة حرص خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) على تقديم كل ما من شأنه أن يجعل منسوبي الأجهزة الأمنية والعسكرية يقومون بواجبهم الوطني في حفظ الأمن والاستقرار.



أعفى خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) جميع المتوفين من أقساط قروض (صندوق التنمية العقارية) للأغراض السكنية الخاصة المستحقة عليهم دون أية شروط، كما أعفى الأحياء من سداد قرضين.

تأهيلي؛ لتصل السعة الأجمالية للمدينة (١٠٠٠) سرير، و (٢٠٠) عيادة خارجية، ومبنى للإدارة وسكن للمدينة.

و. إنشاء مراكز للعناية المركزة في المدن الطبية والمستشفيات التخصصية والمرجعية في عدد من مدن المملكة.

ز. استكمال منشآت مستشفى الملك خالد التخصصي للعيون بمدينة الرياض.

٢. رفع الحد الأعلى في برنامج (تمويل المستشفيات الخاصة) في وزارة المالية، من (خمسين مليون ريال) إلى (مئتي مليون ريال)، على أن يتم تنفيذ هذا الأمر فور صدوره، وذلك ليقوم هذا القطاع الخاص بالمساهمة الفاعلة وتقديم الخدمات الصحية المتميزة لأبناء المملكة في جميع المناطق.

الجانب الأمني والعسكري

الأجهزة الأمنية والعسكرية هي الدروع الواقية للاستقرار والازدهار اللذين ينعم بهما الوطن والمواطنون، ومن ثم فإن قيادتنا الرشيدة لا تسكتر عليهما شيئاً وإن كثرت، ويحرص خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) على تقديم كل ما من شأنه أن يجعل منسوبيهم يقومون بواجبهم الوطني في حفظ الأمن والاستقرار بثقة واقتدار؛ وقد تضمنت الأوامر الملكية الكريمة ما يعزز الجانب الأمني والعسكري ويدعمهما، وهذه الأوامر هي:

١. إحداث (٦٠) ألف وظيفة عسكرية لوزارة الداخلية، على أن يتم تحديد الرتب، وعدد كل رتبة، بالتنسيق بين وزارتي الداخلية والمالية.

٢. ترقية المستحقين للترقية من الضباط والأفراد، بحيث يتم ترقية الضباط من تاريخ استحقاقهم للترقية على الرتب التالية لرتبتهم الحالية، وترقية الأفراد من تاريخ صدور الأمر الملكي.



ونظراً لعدم توافر شواغر للرتب العسكرية التي سيتم ترقيتها، فقد أمر (يحفظه الله) برفع الوظائف العسكرية المعتمدة بميزانية السنة المالية الحالية ١٤٣٢/١٤٣٣هـ، والتي يشغلها مستحقو الترقية - وقت صدور هذا الأمر - من الضباط والأفراد في كافة القطاعات الأمنية والعسكرية إلى الرتبة التالية.

٤. التنسيق بين وزارة المالية والجهات العسكرية لإنجاز المهام التالية بشكل عاجل:

- أ. تحديد أية حقوق أو التزامات مالية لمنسوبي الجهات العسكرية والتأكد من صحتها.
- ب. قيام الجهات العسكرية - كل على حدة - بمناقشة احتياجاتها لإسكان منسوبيها مع وزارة المالية.
- ج. تكوين لجنة - مكونة من: وزارة المالية والقطاعات العسكرية بكافة قطاعاتها - لمناقشة احتياجاتها في مجال القطاع الصحي، ورفع لمقام خادم الحرمين الشريفين بالنتائج التي يتم التوصل إليها بشأن هذه الأمور.

الجانب الاقتصادي

إضافة إلى الأوامر الخاصة بتحسين مستوى المعيشة للمواطنين وما اتخذ من خطوات عملية للقضاء على مشكلة البطالة في المملكة - التي أوردناها في معرض حديثنا عن الأوامر الخاصة بالجانب الاجتماعي، والتي تصب أيضاً في تسيير عجلة الاقتصاد بالبلاد وتعود بأثارها الإيجابية على دورة رأس المال داخل المجتمع - فإن الأوامر الملكية الكريمة قد تضمنت عدداً من الأوامر الاقتصادية المباشرة، وهي:

١. دعم البنك السعودي للتسليف والادخار بمبلغ قدره عشرين ألف مليون ريال، إضافة إلى الوديعة التي سبق وضعها لدى البنك، وقدرها عشرة آلاف مليون ريال، ليصبح



صدر أمر ملكي كريم بضم كافة الطلبة والطالبات الذين يدرسون خارج المملكة على حسابهم الخاص - للحصول على درجات علمية - إلى (برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي)، وفق شروط وضوابط البرنامج.



أمر خادم الحرمين الشريفين بإنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد والقضاء عليه بكل صورته وأشكاله، تطبيقاً لمقاصد الشريعة، التي جاريت الفساد وأوجدت الضمانات لتجنبه، وهيأت الأسباب لحاصرته، وتطهير المجتمع من آثاره.

إجمالي زيادة رأس مال البنك ثلاثين ألف مليون ريال، الأمر الذي يمكنه من تلبية طلبات القروض الاجتماعية، وتمويل ورعاية المنشآت الصغيرة والناشئة وأصحاب الحرف والمهن من المواطنين ليزاولوا أعمالهم بأنفسهم ولحسابهم الخاص.

٢. إحداث (٥٠٠) وظيفة لوزارة التجارة والصناعة، لدعم جهود الوزارة الرقابية على الأسواق ومراكز البيع في جميع مناطق المملكة، للحد من أي تلاعب أو زيادات مبالغ في الأسعار، وإيقاع الجزاء الرادع على المتلاعبين بالأسعار والتشهير بهم دون تردد، كائنًا من كان المخالف.

التعليم العالي

يحظى التعليم الجامعي وما فوق الجامعي باهتمام خاص من قبل خادم الحرمين الشريفين، إيمانًا منه (يحفظه الله) بأن التنمية المستدامة وأسواق العمل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمخرجات التعليم وثمراته، وقد تجسد هذا الاهتمام في العديد من الخطوات العملية، كالتوسع في إنشاء الجامعات الحكومية لتصل إلى (٢٤) جامعة، فضلاً عن الجامعات الخاصة التي بلغت (٨) جامعات، لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الحاصلين على الثانوية العامة؛ واعتماد معايير الجودة والتميز لضمان الكفاءة والنوعية لخريجي تلك الجامعات؛ إضافة إلى ابتعاث المتميزين من خريجي الجامعات السعودية إلى الجامعات العالمية لاستكمال دراساتهم العليا في التخصصات التي نحتاج إليها المملكة.

وعلى الرغم من ذلك الاهتمام والتشجيع والدعم الذي يحظى به التعليم العالي من قبل خادم الحرمين الشريفين، فإن الأوامر الملكية الكريمة لم تخل مما يخص هذا الجانب، حيث تضمنت ما يلي:

١. دعم التحاق أبناء الأسر المحتاجة بالجامعات، وذلك من خلال تخصيص نسبة من مقاعد القبول في الجامعات لأبناء



تلك الأسر، مع تسهيل شروط قبولهم، وإعفاءهم من دفع رسوم اختبارات القياس والتحصيل العلمي، وإعفاءهم من رسوم الدراسة في الكليات الدراسية التطبيقية، وإعطاءهم الأولوية في برامج الإسكان الجامعي والوظائف المؤقتة داخل الجامعات.

ولا يخفى أن هذا الأمر الملكي الكريم ينطوي على بعد اجتماعي هام يضاف إلى ما فيه من اهتمام بأمر التعليم الجامعي، وهو رفع العبء المادي عن كاهل الأسر المحتاجة، والحيلولة دون وقوف الإمكانيات المادية عائقاً في وجه الراغبين من أبناء الوطن وبناته من استكمال دراساتهم الجامعية في أي من الكليات التي تأهلوا للدراسة بها نظرية كانت أم تطبيقية.

٢. ضم كافة الطلبة والطالبات الذين يدرسون خارج المملكة على حسابهم الخاص - للحصول على درجات علمية (البكالوريوس، والماجستير، والدكتوراة) في مجالات: الطب، والعلوم الصحية التطبيقية، (التمريض، والأشعة، وعلوم صحية ومختبرات طبية، وتقنية طبية)، والصيدلة، والعلوم الأساسية: (الرياضيات، الفيزياء، والكيمياء)، والهندسة، والحاسب الآلي، والقانون، والمحاسبة، والتجارة الإلكترونية - إلى (برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي)، وفق شروط وضوابط البرنامج، وذلك نظراً لحاجة الوطن إلى الكفاءات المتميزة في التخصصات المذكورة لتلبية احتياجات سوق العمل.

ولا يخفى أيضاً ما في هذا الأمر الملكي الكريم من بعد اجتماعي يُضاف إلى البعد التعليمي، حيث تصل تكاليف الدراسة العليا خارج المملكة إلى مبالغ طائلة قد ترهق كاهل كثير من الأسر التي يدرس أبنائها خارج المملكة.

الجانب الإداري والمالي

تضمنت الأوامر الملكية الكريمة أمرين ملكيين يتعلقان بالشؤون الإدارية لموظفي الدولة ومؤسساتها، وهما:



دعم خادم الحرمين الشريفين الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمبلغ قدره مئتي مليون ريال لاستكمال مقرات الهيئة في مختلف مناطق المملكة؛ إيماناً منه (يحفظه الله) بأهمية هذه الفريضة الإسلامية.



يحرص خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) على اتخاذ كل ما من شأنه أن يحقق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والأمني لشعبه، مع المحافظة على ثوابت الأمة ومبادئها المستمدة من الشريعة الإسلامية السمحاء.

١. إقرار لائحة تنظيمية خاصة بموظفي الدولة، والذين يقترب عددهم من تسعمئة ألف موظف على مختلف المراتب الوظيفية، ومسمى اللائحة الجديدة هو: (لائحة الحقوق والمزايا المالية)، وتشتمل على عدة محاور تستهدف مصلحة الموظفين وحفظ حقوقهم ومميزاتهم المالية، بما يعود بالفائدة على أدائهم لمهامهم الوظيفية على الوجه المطلوب.

٢. إنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد والقضاء عليه بكل صوره وأشكاله، تحمل مسمى: (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد)، وترتبط تلك الهيئة بمقام خادم الحرمين الشريفين (أيده الله) مباشرة، وقد أمر (يحفظه الله) بتعيين الأستاذ: محمد بن عبدالله الشريف رئيساً لها بمرتبة وزير، وكلفه - مع رئيس هيئة الخبراء بمجلس الوزراء - بوضع التنظيم الخاص بها خلال ثلاثة أشهر من صدور هذا الأمر الملكي.

ويشمل مجال عمل الهيئة كافة القطاعات الحكومية، ولا يستثنى من ذلك كائناً من كان، وتُسند إليها مهام متابعة تنفيذ الأوامر والتعليمات الخاصة بالشأن العام، ويدخل في اختصاصها متابعة أوجه الفساد الإداري والمالي.

وقد نص الأمر الملكي على أن يتولى رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء ورئيس الديوان الملكي تزويد الهيئة بكافة الأوامر ذات الصلة بمهامها، وشدد على جميع الوزارات والمؤسسات والمصالح الحكومية بأن ترفع للهيئة بكل المشاريع المعتمدة لديها، وعقودها، ومدة تنفيذها، وصيانتها وتشغيلها؛ كما نص الأمر الملكي على أن تقوم الهيئة بالتنسيق مع الجهات الرقابية الأخرى - دون الإخلال باختصاصات تلك الجهات - فيما يخص الشأن العام ومصالح المواطنين، وعلى أن تقوم تلك الجهات بتزويد الهيئة بأية ملاحظات مالية وإدارية تدخل ضمن مهامها.

ويعكس هذا الأمر الملكي الكريم حرص خادم الحرمين الشريفين على تطبيق (الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة



ومكافحة الفساد) التي تمت الموافقة عليها عام ١٤٢٨هـ، كما يعكس ما يستشعره خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) من مسؤولية تجاه حماية المال العام، ومحاربة الفساد والقضاء عليه، تطبيقاً لمقاصد الشريعة الإسلامية المطهرة: التي حاربت الفساد وأوجدت الضمانات لتجنبه، وهيات الأسباب لمحاصرته، وتطهير المجتمع من آثاره وتبعاته الوخيمة على الدولة في مؤسساتها، وأفرادها، ومستقبل أجيالها. ولاشك ان إنشاء هذه الهيئة يُعدُّ نقطة مفصلية في مسيرة العمل الحكومي المحاسبي، حيث يعول عليها في إعادة الكثير من الأمور إلى نصابها الصحيح، وترشيد الإنفاق الحكومي بطرق تقضي على الفساد عبر ضوابط وتنظيمات صارمة تحقق النزاهة والشفافية.

الأنشطة الثقافية والرياضية

إيماناً من خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) بأهمية الرياضة وآثارها الإيجابية - بدنياً ومعنوياً - على المواطنين بعامه والشباب منهم بخاصة، تضمنت أوامره الملكية الكريمة أمراً خاصاً بدعم الأندية الرياضية بكافة مناطق المملكة بمبلغ قدره (عشرة ملايين ريال) لكل ناد رياضي من أندية الدوري الممتاز، و (خمسة ملايين ريال) لكل ناد رياضي من أندية الدرجة الأولى، و (مليون ريال) لقبية الأندية الرياضية المسجلة رسمياً. ويأتي هذا الدعم المادي السخي من قبل خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) لتمكين تلك الأندية من الوفاء بالتزاماتها ودفع مسيرتها نحو آفاق أوسع، وتطوير قدراتها لتحقيق المزيد من الإنجازات الرياضية السعودية.

كما تضمنت الأوامر الملكية الكريمة أمراً خاصاً بدعم جميع الأندية الأدبية في المملكة بمبلغ قدره (عشرة ملايين ريال) لكل ناد، تشجيعاً منه (أيده الله) للدور الهام الذي تضطلع به تلك الأندية في مجال نشر العلم والثقافة والمعرفة بين أبناء المجتمع وبنائه والحفاظ على الهوية الثقافية التي تميز المجتمع السعودي.



وبعد:

فهذه هي الأوامر الملكية الكريمة التي عبّر بها خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) عما يكنه لشعبه الوفي الأبني من حب ومودة، وما يحرص على تحقيقه له من سعادة وبهجة، وما يطمح إلى تحقيقه لأجله من سمو وارتقاء، وما يسعى إلى توفيره له من استقرار وازدهار.

إن المقوم لهذا الكم الهائل والشامل من الأوامر الملكية الكريمة، بما حوته من عطاء سخي لكافة فئات المجتمع، وبما بسطته من غطاء وافر لكافة الجوانب الحياتية، يشهد لخادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) بأنه ليس قائداً مخلصاً لشعبه وراعياً لمطالب رعيته فحسب، بل هو أب حان على أبنائه وبناته يفيض عليهم عطفاً وحباً وشفقة ووداً؛ هذا إذا وقف المقوم عند حدود الأوامر الملكية الكريمة فقط، أما إذا امتد بالتقويم إلى سنوات العطاء والنماء التي تواصلت منذ توليه (يحفظه الله) مقاليد الحكم، لأعجزه الكم الهائل عن حصر الإنجازات التي تحققت للوطن والمواطن في عهده الزاهر.

لهذا لم يكن مستغرباً على هذا الشعب الأبني الوفي أن يتحرّق شوقاً إلى عودة مليكه المفضي من مشفاء ومقر نقاهته إلى أرض الوطن وقد أسبغ الله تعالى عليه نعمة الشفاء، وأن يستقبله بالحفاوة والترحاب، شاكراً الله سبحانه وتعالى على منّته عليه بسلامة عودته؛ كذلك لم يكن متوقفاً أن يستجيب أي من أبناء الوطن لدعاة الفتنة ومريدي الضيقة ويخرج للتظاهر، تذرّعاً بالبطالة أو الفقر أو غلاء المعيشة... أو غيرها من الادعاءات؛ لقد شعر أبناء هذا الشعب أن ذلك المسلك المشين إنكار للفضل، وكفر بالنعمة، وطمع للحق، وعقوق لأب لم يدخر وسعاً لإسعاد أبنائه وبناته، فضلاً عما فيه من تهديد لأمن واستقرار الوطن، وتبديد لمنجزاته وخيراته، فترفع عن إتيانه أو التفكير في القيام به، تأكيداً على أصالته وحبه وولائه لقادته ■

نظراً لأهمية الرياضة والثقافة
وأثارهما الإيجابية على المواطنين بعامّة
والشباب منهم بخاصة، تضمنت الأوامر
الملكية الكريمة أمراً خاصاً بدعم الأندية
الرياضية والأندية بكافة مناطق المملكة
لنتمكن من أداء رسالتها .



عبّرت الأوامر الملكية الكريمة عما
يكنه خادم الحرمين الشريفين (يحفظه
الله) لشعبه الوفي الأبني من حب، وما
يحرص على تحقيقه له من سعادة، وما
يطمح لأجله من سمو وارتقاء، وما يسعى
إلى توفيره له من استقرار وازدهار.



(لا تتسوني من دعائكم)

عبد الله بن عبد العزيز

بهذه الجملة اختتم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (يحفظه الله) كلمته إلى شعبه، يوم الجمعة ١٣/٤/١٤٢٢هـ، فهبّ الشعب السعودي بكل فئاته رجالاً ونساءً، شيباً وشباباً وأطفالاً، ولسان حالهم يقول: يا خادم الحرمين الشريفين دعاؤنا لك دائمٌ وموصول مادامت قلوبنا تنبض بمحبتك، وأنفاسنا تسري في صدورنا بالولاء لك، وبكل الصدق والمحبة ندعو الله سبحانه وتعالى لمقامكم الكريم بأن يمدّ الله في عمرك، ويحفظك للبلاد والعباد، ويعزّ بك الإسلام، وينصر بك الدين، ويرفع بك كلمة التوحيد في جميع الأرجاء، ويحميك من كل شر ومكروه، ويسدّد على طريق الخير خطاك، ويجزيك عن شعبك وأمتك خير الجزاء، ويرفع في درجاتك، ويضاعف لك الحسنات، ويشفيك من كل سقم، ويحفظك من كيد الكائدين وحسد الحاسدين، ويقرّ بك عيوننا سليماً معافى على الدوام، إنه سبحانه وليّ ذلك والقادر عليه.